م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 2022/386

فوز ماكرون في الانتخابات الرئاسية والاقتصاد الفرنسي

M E A K -Weekly Economic Report No. 386

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 386

الأحد 29 أيار، 2022

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

My Greetings, I am sending you:

MEAK Weekly Economic Report No. 386

Sunday 29 May 2022

full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 2022/386

فوز ماكرون في الانتخابات الرئاسية والاقتصاد الفرنسي

الأحد 29 أيار، 29 May 2022

Contents

1 – الداخلية الفرنسية تعلن حصول «ماكرون» على 58.55% في انتخابات الرئاسة..... 3
2 – الانتخابات الفرنسية.. بطاقات الاقتراع في مغامرة اقتصادية.... 6
3 – ماكرون البحث عن "الولاية الثانية" الأمن والاقتصاد أولا..... 11
4 – ماكرون نحو الرئاسة هل تكفي مؤشرات الاقتصاد للفوز؟..... 12
5 – ماكرون.. لماذا قد يؤمّن الاقتصاد الفرنسي إعادة انتخابه؟.... 18
6 – فوز ماكرون كيف أثر الاقتصاد على نتائج الانتخابات ؟..... 22
7 – ماكرون يعرض صورة وردية لاقتصاد فرنسا والوظائف الجديدة 30
8 – ماكرون يؤيّد مراجعة معاهدات الاتحاد الأوروبي: يجب بناء السلام دون "إذلال" روسيا..... 32
9 – الاقتصاد الفرنسي يسجل نموا بنسبة 6.7٪ خلال 2021 33

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 2022/386

فوز ماكرون في الانتخابات الرئاسية والاقتصاد الفرنسي

الأحد 29 أيار، 29 May 2022

1 – الداخلية الفرنسية تعلن حصول «ماكرون» على 58.55% في انتخابات الرئاسة

كتب: حسن رمضان الإثنين 25 أبريل 2022

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

35096540 ناخب فرنسي صوتوا في الجولة الثانية من الانتخابات

نشرت وزارة الداخلية الفرنسية فجر اليوم الاثنين، النتائج النهائية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت، أمس الأحد، وفاز فيها الرئيس المنتهية ولايته إيمانويل ماكرون بولاية ثانية.

»لوبان» تحصل على 41.45% من أصوات الناخبين

قالت الوزارة الفرنسية، أن 35096540 ناخب صوتوا في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وأن 13655960 امتنعوا عن التصويت، معلنة حصول ماكرون حصل على 58.55% من الأصوات فيما حصلت منافسته زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان على 41.45% من أصوات الناخبين، مشيرة إلى تصويت 18779809 ناخبين لصالح ماكرون فيما صوت 13297728 لصالح لوبان، وفقا لما ذكرته شبكة «روسيا اليوم» الإخبارية الروسية.

وهنأ الرئيس الأمريكي جو بايدن، ماكرون على إعادة انتخابه، واصفا «باريس» بـ الشريك الرئيسي في مواجهة التحديات العالمية.

وأوضح بايدن على موقع التدوينات القصيرة «تويتر»، أنه يتطلع إلى استمرار التعاون الوثيق بين البلدين، بما في ذلك دعم أوكرانيا والدفاع عن الديمقراطية ومواجهة تغير المناخ.

»دراجي»: فوز ماكرون خبر رائع لكل أوروبا

أشار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، على «تويتر»، إلى أن بلاده تتطلع إلى تعزيز التحالف والصداقة الطويلة والدائمة، فيما اعتبر رئيس وزراء إيطاليا، ماريو دراجي، أن فوز ماكرون، خبر رائع لكل أوروبا.

وأجرى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أول اتصال له بعد إعادة انتخابه مع المستشار الألماني، أولاف شولتس، فيما اعتبر شولتس، أن الذين صوتوا لـ ماكرون أرسلوا إشارة قوية لصالح أوروبا، فيما أعرب رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، عن تطلعه إلى مواصلة العمل مع الرئيس الفرنسي.

»جونسون»: باريس أحد حلفاء لندن الأكثر قرباً

قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، من جانبه، في تغريدة بـ الفرنسية، إن «باريس» هي أحد حلفاء «لندن» الأكثر قرباً.

وهنأ الرئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي، ماكرون على فوزه بالانتخابات الرئاسية الفرنسية، وقال على «تويتر»، إنه يقدر دعم فرنسا لـ بلاده، معربا عن قناعته أن الجانبان يسيران معًا لتحقيق انتصارات مشتركة جديدة وإلى أوروبا قوية وموحدة، وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء الأوكرانية.

وهنأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مساء أمس الأحد، في برقية، الرئيس الفرنسي، بإعادة انتخابه لولاية ثانية، وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا.«

الملك سلمان يشيد بتميز العلاقات السعودية الفرنسية

وقدم العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده، التهنئة في برقية إلى ماكرون على فوزه بولاية رئاسية ثانية، فيما أشاد الملك سلمان، بتميز العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الصديقين، وفقا لما ذكرته قناة «العربية» الإخبارية

وكان ماكرون، تعهد بـ تجديد أسلوبه لكي يكون رئيساً للجميع. وقال رئيس مجلس أوروبا، شارل ميشال، إن أوروبا يمكنها التعويل على «باريس» لـ5 سنوات إضافية، مضيفا على موقع التدوينات القصيرة، إنه في هذه المرحلة المضطربة «نحتاج إلى أوروبا صلبة وإلى فرنسا ملتزمة تماماً من أجل اتحاد أوروبي أكثر سيادة وأكثر استراتيجية.

وأوضحت رئيسة «المفوضية الأوروبية»، أورسولا فون دير لاين: «معاً، سنمضي قدماً بفرنسا وأوروبا»، وفقا لما ذكرته قناة «العربية» الإخبارية.

دعت منظمة حقوقية، ماكرون، لوضع حقوق الإنسان في صلب أولويات ولايته الرئاسية الثانية، وقالت رئيسة فرع منظمة «العفو الدولية» في فرنسا، سيسيل كودريو في بيان، أمس الأحد، إن الولاية الرئاسية الأولى لـ ماكرون، لم تكن مثالية في مجال حقوق الإنسان، داعية الرئيس إلى جعل ولايته الثانية نموذجية، وفقا لما ذكرته شبكة «روسيا اليوم» الإخبارية الروسية.

https://www.elwatannews.com/news/details/6059329?t=push

2 – الانتخابات الفرنسية.. بطاقات الاقتراع في مغامرة اقتصادية

العين الإخبارية السبت 9/4/2022

انتخابات الرئاسة الفرنسية 2022 ورهان الاقتصاد

أقل من يوم، ويستعد الناخبون في فرنسا لانتخاب رئيس يقود البلاد للسنوات الخمس المقبلة.. ويبدو أن الاقتصاد سيفرض كلمته وربما يحسم الأمر.

تنطلق الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، يوم الأحد الموافق 10 أبريل/نيسان 2022، في أجواء يغلب عليها الهدوء والترقب في الشارع الفرنسي.

بينما تحتدم المنافسة بين 12 مترشحًا يتصدرهم الرئيس المنتهية ولايته إيمانويل ماكرون، صاحب الحظ الأوفر من نسب التصويت، حسب استطلاعات الرأي، ومنافسته الأبرز مارين لوبان.

تتمحور أبرز ملفات الانتخابات حول العمل وتكلفة المعيشة، والبيئة والهجرة والأمن.

تعافٍ متصاعد

يأمل الرئيس إيمانويل ماكرون أن يكون التعافي المتصاعد للاقتصاد الفرنسي أحد أسباب تعزيز محاولاته نحو إعادة انتخابه لولاية ثانية. الرئيس "المتصدر" إيمانويل ماكرون لديه حجة قوية لإقناع الناخبين بأن الإصلاحات التي تمت في ولايته الأولى تؤتي ثمارها.. والنتيجة هي: اقتصاد فرنسي قوي.

خبير طاقة فرنسي يجيب السؤال الصعب.. كيف ندفع ثمن الغاز بالروبل؟

وقد تعافى الاقتصاد الفرنسي بشكل أسرع من المتوقع من أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد–19"، حيث وصل النمو العام الماضي إلى أعلى مستوى له في 52 عامًا عند 7%، بالإضافة إلى ذلك، انخفضت البطالة إلى أدنى مستوى لها في 10 سنوات، وارتفعت القوة الشرائية للمستهلكين، وبدأ الاستثمار الأجنبي يتدفق.

منذ وصوله إلى السلطة في عام 2017، دفع ماكرون –وهو مصرفي استثماري ووزير اقتصاد سابق– بسلسلة من الإصلاحات، منها تخفيف قواعد العمل لتسهيل تعيين العمال وفصلهم، وتقليص إعانات البطالة وخفض الضرائب على رأس المال والدخل لكل من الأسر والشركات.

من جانبه، قال ماتيو بلين من المرصد الاقتصادي الفرنسي (OFCE) في باريس في تصريحات لإذاعة صوت ألمانيا "دويتشه فيله": "سياسات ماكرون كانت مؤيدة لمجتمع الأعمال تمامًا، على الرغم من أنه اضطر إلى

تعديل بعضها وسط أزمات بما في ذلك احتجاجات السترات الصفراء وكوفيد".

وأضاف: "بشكلٍ عام، تحسنت جاذبية فرنسا الاقتصادية على المستوى الدولي بشكل مؤكد."

وكان ماكرون قد أعلن مؤخرًا، رؤيته للسنوات الخمس المقبلة، وتضمّنت اقتراحات لتعزيز الاقتصاد ومكافحة عدم المساواة، وتحسين تفاعل فرنسا مع الأزمات العالمية، متعهداً بالمضيّ في إصلاح نظام التقاعد المثير للجدل، الذي سيرفع "تدريجاً" سنّ التقاعد من 62 إلى 65.

وأضاف الرئيس الفرنسي أن تعزيز النموّ يجب أن يحدث من خلال "زيادة الاستثمار" و"العمل أكثر"، متعهداً بتحقيق "توظيف كامل"، علماً أن معدل البطالة بلغ أخيرًا 7.4%، مقارنة بأكثر من 10% عندما تولّى ماكرون الحكم. كذلك وعد الأخير بمواصلة تحديث الجيش الفرنسي، ومكافحة التفاوت في المدارس وقطاع الرعاية الصحية.

مشهد أعمال مزدهر: أحد المؤشرات على تنامي الاقتصاد الفرنسي هو المشهد المزدهر للشركات الفرنسية الناشئة. في وقت سابق من هذا العام، احتفل ماكرون، وقد شمر عن ساعديه مرتديا بلوفر بياقة مدورة، في مشهد جعله أقرب إلى ستيف جوبز، بانطلاق الشركة رقم 25 في البلاد، من نوع "الشركات أحادية القرن" أو ما تعرف بـ"unicorn" ، وهو مصطلح يطلق على أي شركة ناشئة، تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار (900 مليون يورو)، محققاً بذلك هدفه قبل عام 2025.

وزير فرنسي عن ثورة الرقمنة: "حتى طعامنا مع عائلاتنا أصبح افتراضيا"

وكان عام 2021 عامًا قياسيًا، حيث جمعت شركات التكنولوجيا الفرنسية 11.6 مليار يورو من الأموال، بزيادة قدرها 115% عن عام 2020.

وقد سببت استراتيجية ماكرون المسماة "مهما كان الثمن" طفرة في القطاع كما أنها قد ساعدتها خلال جائحة كوفيد–19 للإنفاق بشكل كبير على تمويل الشركات، كما ساعدتها على الاحتفاظ بموظفيها.

وقال داميان مارك، الرئيس التنفيذي لشركة"JPB Systeme" ، وهي شركة تستخدم "الأَتْمَتَة" (التَشْغِيل الآلي أو الذاتي) الذكية والروبوتات لإنشاء أنظمة خاصة بمحركات الطائرات، إن المساعدات الحكومية سمحت له بالتغلب على الانهيار في قطاع الطيران، والتمسك بقوته العاملة فائقة التخصص والحفاظ على تنويع منتجاته.

وفي العام الماضي، تلقت شركة التكنولوجيا الفائقة ضخاً نقدياً آخر بقيمة 1.5 مليون يورو من خطة استرداد حكومية بقيمة 100 مليار يورو لبدء العمل في العديد من القطاعات الصناعية.

خطة مارشال وتضخم الدين العام: على النقيض، اعتبرت صحيفة "فايننشال تايمز" أن ماكرون "يقامر بسجّله الاقتصادي، للفوز بولاية ثانية"، مضيفة أن "استكماله العمل الذي بدأه لإصلاح الاقتصاد الفرنسي"، سيمكّنه من "تحويل الخيال إلى حقيقة". وتابعت أن "خصوم ماكرون يركزون على (ارتفاع معدلات) الجريمة وما يقولون إنها هجرة غير منضبطة، وكذلك على الزيادات الأخيرة في تكلفة المعيشة، فيما يعتقد حلفاؤه أن سجله الاقتصادي هو أحد أقوى الأوراق التي يجب أن يغتنمها في سعيه لإعادة انتخابه." وأشارت الصحيفة إلى أن إصلاحات ماكرون، التي بدأت قبل اندلاع احتجاجات "السترات الصفر" المناهضة للحكومة في عام 2018، سهّلت توظيف العمال وطردهم، وخفضت الضرائب على رأس المال والدخل للشركات والأسر، وقلّصت إعانات البطالة.

لكن يقول الخبراء إن المجال الآخر المثير للقلق هو حالة الخزينة العامة في فرنسا في أعقاب الإنفاق الحكومي الهائل والتخفيضات الضريبية.

وقال ماتيو بلين: "لقد ساعدت جميع السياسات في دفع النمو وزيادة القدرة التنافسية للشركات، لكنها تثير أيضًا التساؤل حول كيفية تمويل كل هذه الإجراءات وقضايا زيادة عجز الميزانية والدين العام."

المرشحة الجمهورية المحافظة فاليري بيكريس اتهمت ماكرون بصرف مبالغ نقدية لا نهاية لها والاستيلاء على الأموال لتمويل عمليات مواجهة الأوبئة الطارئة ودفع الدين الوطني إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 115% من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع تكلفة المعيشة: تشير استطلاعات الرأي إلى أن القلق الأكبر لدى الناخبين هو تضاؤل القوة الشرائية. وزاد ارتفاع الأسعار المرتبط بالحرب في أوكرانيا من تعميق تلك المخاوف.

وقد قال باتريك أرتوس، كبير الاقتصاديين في بنك Natixis ومقره باريس، إنه على الرغم من أن فرنسا أوجدت حوالي 700 ألف وظيفة في القطاع الخاص العام الماضي، إلا أن العديد ممن حصلوا عليها لا يتمتعون بالمهارات الكافية ويتقاضون رواتب منخفضة.

وأضاف: "إن العديد من الفرنسيين الذين يعملون في تجارة التجزئة أو المطاعم أو التنظيف أو الخدمات اللوجستية فقراء في الحقيقة"، مضيفًا أنه رغم ذلك، أظهرت البيانات أن الحكومة أنفقت مبالغ ضخمة لدعمهم، كان آخرها 15 مليار يورو للتخفيف من وطأة ارتفاع أسعار الطاقة.

ومع ذلك، يعتمد ماكرون على سجله الاقتصادي، حيث قال في وقت سابق هذا الشهر إنه سيمضي قدماً في الإصلاحات لإعادة تشكيل الاقتصاد الفرنسي إذا فاز بولاية ثانية.

https://al-ain.com/article/french-elections-economy-reforms-chart-course

3 – ماكرون يبدأ رحلة البحث عن "الولاية الثانية".. الأمن والاقتصاد أولا

وكالات الخميس 17/3/2022

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون – أرشيفية

تعهد الرئيس إيمانويل ماكرون، اليوم الخميس، بأن يعزز سيادة فرنسا إذا فاز بفترة رئاسية ثانية في الانتخابات.

ومن المقرر أن تشهد فرنسا انتخابات رئاسية في أبريل/نيسان المقبل، وسط تعهدات من ماكرون بـ"العبور بالبلاد مما أسماها حقبة أزمة جديدة."

وتعزز تقدم ماكرون على المرشحين المنافسين في الانتخابات المنتظرة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

ولا يزال يعتبر المرشح الأبرز للفوز في الجولة الأولى وقادر على هزيمة أي منافس في حال اللجوء لجولة ثانية.

وقال ماكرون في مؤتمر صحفي: "نحن عند مفترق طرق حيث يمكننا إحداث فرق حقيقي" مسلطا الضوء على الحرب الدائرة عند تخوم الاتحاد الأوروبي والتحدي العالمي لمواجهة تغير المناخ.

وقال إن جعل فرنسا دولة أكثر استقلالية سيكون هدفا رئيسا، مع بداية رسم ملامح برنامجه، وتعهد ببذل قصارى جهده لحماية البلاد إذا ظل رئيسا.

وفي خطاب إعلانه عن ترشحه للانتخابات، قال إنه سيستخدم الفترة الثانية لتعزيز اقتصاد فرنسا وسيادتها وتأمين مستقبل البلاد. كما تعهد ببذل المزيد من أجل العدالة الاجتماعية. وتشير استطلاعات الرأي التي نشرت في الأسابيع القليلة الماضية إلى أنه سيحصل على 30.5 بالمئة من الأصوات في الجولة الأولى للانتخابات في العاشر من أبريل/نيسان بعدما كانت 25 بالمئة في الشهر الماضي.

ويخوض ماكرون الانتخابات وهو بعمر 44 عاما؛ حيث من المقرر إجراء الجولة الأولى من الانتخابات في العاشر من أبريل/نيسان المقبل، على أن تجرى جولة الاعادة في 24 نيسان/أبريل المقبل.

ويتصدر إيمانويل استطلاع الرأي، كما أنه عزز من صدارته منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا.

https://al-ain.com/article/macron-security-economy

4 – سباق ماكرون نحو الرئاسة.. هل تكفي مؤشرات الاقتصاد المتنامية للفوز؟

مع بدء تعافي الاقتصاد الفرنسي من الوباء، يأمل الرئيس ماكرون أن يكون ذلك أحد أسباب تعزيز محاولاته لإعادة انتخابه رئيساً للبلاد. لكن الخبراء يقولون إن سجله لايزال تشوبه بعض الشوائب، ما قد يهدد بشده من فوزه بولاية ثانية.

تعافى الاقتصاد الفرنسي من جائحة COVID بشكل أسرع بكثير مما كان متوقعًا

مع اقتراب السباق الانتخابي في فرنسا من الجولة الأولى للتصويت في 10 أبريل/ نيسان الجاري، فإن الرئيس "المتصدر" إيمانويل ماكرون لديه حجة قوية لإقناع الناخبين بأن الإصلاحات التي تمت في ولايته الأولى تؤتي ثمارها .. والنتيجة هي: اقتصاد فرنسي قوي.

تعافى الاقتصاد الفرنسي بشكل أسرع من المتوقع من أزمة فيروس كورونا، حيث وصل النمو العام الماضي إلى أعلى مستوى له في 52 عامًا عند 7٪، بالإضافة إلى ذلك، انخفضت البطالة إلى أدنى مستوى لها في 10 سنوات، وارتفعت القوة الشرائية للمستهلكين، وبدأ الاستثمار الأجنبي يتدفق.

منذ وصوله إلى السلطة في عام 2017، دفع ماكرون – وهو مصرفي استثماري ووزير اقتصاد سابق – بسلسلة من الإصلاحات، منها تخفيف قواعد العمل لتسهيل تعيين العمال وفصلهم، وتقليص إعانات البطالة وخفض الضرائب على رأس المال والدخل لكل من الأسر والشركات.

وقال ماتيو بلين من المرصد الاقتصادي الفرنسي (OFCE) في باريس لـ" DW: سياسات ماكرون كانت مؤيدة لمجتمع الأعمال تمامًا، على الرغم من أنه اضطر إلى تعديل بعضها وسط أزمات بما في ذلك احتجاجات السترات الصفراء وكوفيد ."وأضاف: "بشكلٍ عام، تحسنت جاذبية فرنسا الاقتصادية على المستوى الدولي بشكل مؤكد."

يُظهر ازدهار الشركات أن وعد ماكرون في عام 2019 بتحويل فرنسا إلى "دولة الشركات الناشئة" لم يكن بعيد المنال

قفزة كبيرة للشركات الفرنسية الناشئة

أحد المؤشرات على تنامي الاقتصاد الفرنسي هو المشهد المزدهر للشركات الفرنسية الناشئة. في وقت سابق من هذا العام، احتفل ماكرون، وقد شمر عن ساعديه مرتديا بلوفر بياقة مدورة، في مشهد جعله أقرب إلى ستيف جوبز، بانطلاق الشركة رقم 25 في البلاد، من نوع "الشركات أحادية القرن" أو ما تعرف بـ"unicorn" ، وهو مصطلح يطلق على أي شركة ناشئة، تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار (900 مليون يورو)، محققاً بذلك هدفه قبل عام 2025.

وقال باتريك أرتوس، كبير الاقتصاديين في بنك Natixis ومقره باريس، لـ" DW: أكبر إيجابية في عهد ماكرون هي ديناميكية الشركات الفرنسية إذا نظرت إلى ميزانيتها العمومية وربحيتها وابتكارها" وتابع: "هناك كمية هائلة من الأموال تتدفق على قطاع الشركات."

كان عام 2021 عامًا قياسيًا، حيث جمعت شركات التكنولوجيا الفرنسية 11.6 مليار يورو من الأموال، بزيادة قدرها 115٪ عن عام 2020.

استراتيجية "مهما كان الثمن"

يقول الخبراء إن استراتيجية ماكرون المسماة "مهما كان الثمن" قد سببت طفرة في القطاع كما أنها قد ساعدتها خلال جائحة كوفيد–19 للإنفاق بشكل كبير على تمويل الشركات، كما ساعدتها على الاحتفاظ بموظفيها.

وقال داميان مارك، الرئيس التنفيذي لشركة "JPB Systeme"، وهي شركة تستخدم "الأَتْمَتَة" (التَشْغِيل الآلي أو الذاتي) الذكية والروبوتات لإنشاء أنظمة خاصة بمحركات الطائرات، إن المساعدات الحكومية سمحت له بالتغلب على الانهيار في قطاع الطيران، والتمسك بقوته العاملة فائقة التخصص والحفاظ على تنويع منتجاته.

يقول داميان مارك، الرئيس التنفيذي لشركة JPB Systeme، إن مساعدات COVID كانت حاسمة لبقاء شركته

مارك، الذي تتواجد منشأته التصنيعية جنوب باريس، قال لـ" DW: كل هذه المساعدة من الحكومة سمحت لنا بالفعل بتنمية أعمالنا في وقت كانت فيه الشركات في أجزاء كثيرة من العالم تقوم بتسريح موظفيها.. لقد فزنا في الواقع بجزء من الحصة السوقية وعدنا أقوى من أي وقت مضى."

في العام الماضي، تلقت شركة التكنولوجيا الفائقة ضخاً نقدياً آخر بقيمة 1.5 مليون يورو من خطة استرداد حكومية بقيمة 100 مليار يورو لبدء العمل في العديد من القطاعات الصناعية.

رغم الضغط.. لا يزال التصنيع "ضعيفًا جداً"

يقول الخبراء إن أزمة كوفيد-19، التي كشفت اعتماد فرنسا الكبير على الموردين الأجانب، ضخت أيضًا زخمًا في خطط ماكرون لـ"إعادة التصنيع" من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار في الصناعة الفرنسية؛ بدلاً من الاعتماد على آسيا للواردات الصناعية.

وتعمل الحكومة الفرنسية الآن على تعزيز الصناعات الاستراتيجية مثل أشباه الموصلات والبطاريات الكهربائية ومشاريع إنتاج الطاقة من الهيدروجين. وقال ماتيو بلين: "يوجد الآن وعي بأن أكبر جوانب الضعف في فرنسا كانت تراجع التصنيع الذي شهدناه على مدار الأربعين عامًا الماضية والذي لم نتمكن من إيقافه. من المهم أن يتم السير عكس هذا الاتجاه". وأضاف، مع ذلك، فإن حصة الصناعة التحويلية في الاقتصاد

الفرنسي، والتي تبلغ نحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، "لا تزال ضعيفة جداً."

ووافق أرتوس على ذلك، قائلاً إن التصنيع والإنتاج "أظهرا دلائل قليلة على التحسن" خلال ولاية ماكرون البالغة خمس سنوات، على الرغم من التخفيضات والإصلاحات الضريبية، مضيفًا أن تزايد العجز التجاري يثير قلقًا آخر. وقال أرتوس: "أحد الأسباب الرئيسية لضعف التصنيع في فرنسا هو الافتقار إلى المهارات والتعليم عالي الجودة. وهذا عائق كبير.. يحاول ماكرون دفع برامج التعليم الصناعي وإصلاح برامج التدريب، لكن الأمر سيستغرق وقتًا لرؤية النتائج."

تقوم الأتمتة الذكية والروبوتات بمعظم العمل في JPB Systeme

تضخم الدين العام

يقول الخبراء إن المجال الآخر المثير للقلق هو حالة الخزينة العامة في فرنسا في أعقاب الإنفاق الحكومي الهائل والتخفيضات الضريبية.

وقال ماتيو بلين: "لقد ساعدت جميع السياسات في دفع النمو وزيادة القدرة التنافسية للشركات، لكنها تثير أيضًا التساؤل حول كيفية تمويل كل هذه الإجراءات وقضايا زيادة عجز الميزانية والدين العام."

المرشحة الجمهورية المحافظة فاليري بيكريس اتهمت ماكرون بصرف مبالغ نقدية لا نهاية لها والاستيلاء على الأموال لتمويل عمليات مواجهة الأوبئة الطارئة ودفع الدين الوطني إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 115٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

روّج ماكرون لافتتاح مصانع جديدة ومشاريع استثمار أجنبي في الأشهر الأخيرة

لا عزاء للناخبين

بينما يُنسب الفضل في إصلاحات ماكرون إلى انطلاق الأعمال التجارية، يتساءل الكثيرون عما إذا كانت المكاسب الاقتصادية قد تراجعت. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن القلق الأكبر لدى الناخبين هو تضاؤل القوة الشرائية. وزاد ارتفاع الأسعار المرتبط بالحرب في أوكرانيا من تعميق تلك المخاوف.

في سوق للخضروات في شرق باريس، قالت إيزابيل – وهي أم لثلاثة أطفال – إنها شعرت بشكل متزايد من ارتفاع تكلفة المعيشة. وقالت السيدة البالغة من العمر 38 عاما: "ارتفعت أسعار السلع الضرورية والغاز وعلينا أن نكون أكثر حذراً بشأن كيفية إنفاق أموالنا."

وعند سؤالها عن سياسات ماكرون، قالت إيزابيل التي تعمل في صالون لتصفيف الشعر: "لا نشعر أن حياتنا قد تحسنت كثيرًا. ماكرون هو الرئيس الذي لا يقوم إلا بإصلاحات للأثرياء"، مرددة بذلك أقوالا انتشرت في المجتمع الفرنسي مرتبطة بإلغاء ماكرون لضريبة الثروة في 2018.

لا يشعر الكثير من المواطنين الفرنسيين بأن حياتهم قد تحسنت في عهد الرئيس ماكرون

ويقول باتريك أرتوس إنه على الرغم من أن فرنسا أوجدت حوالي 700 ألف وظيفة في القطاع الخاص العام الماضي، إلا أن العديد ممن حصلوا عليها لا يتمتعون بالمهارات الكافية ويتقاضون رواتب منخفضة.

وأضاف: "إن العديد من الفرنسيين الذين يعملون في تجارة التجزئة أو المطاعم أو التنظيف أو الخدمات اللوجستية فقراء في الحقيقة"، مضيفًا أنه رغم ذلك، أظهرت البيانات أن الحكومة أنفقت مبالغ ضخمة لدعمهم، كان آخرها 15 مليار يورو للتخفيف من وطأة ارتفاع أسعار الطاقة.

ومع ذلك، يعتمد ماكرون على سجله الاقتصادي، حيث قال في وقت سابق هذا الشهر إنه سيمضي قدماً في الإصلاحات لإعادة تشكيل الاقتصاد الفرنسي إذا فاز بولاية ثانية. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه المغامرة ستؤتي ثمارها عندما يتوجه الناخبون الفرنسيون إلى صناديق الاقتراع في أبريل/ نيسان أم لا. هاردي غراوبنر/ع.ح.

https://www.dw.com/ar/%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B2/a-61329941

5 – إيمانويل ماكرون.. لماذا قد يؤمّن الاقتصاد الفرنسي إعادة انتخابه؟ مؤشرات النمو والبطالة والتضخم بين الأفضل أوروبيا.. وعلى الرئيس القادم حل مشكلة!

دبي – العربية. نت نشر في 24 :أبريل ,2022:

لا يزال إيمانويل ماكرون متقدماً في استطلاعات الرأي بعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حتى لو لم تكن الولاية الثانية إجراءً شكلياً كما بدا قبل شهرين.

مع مرور العالم بأوقات مضطربة نتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا وتداعيات جائحة كورونا، من المرجح أن تلعب حالة الاقتصاد الفرنسي وتوقعاته المستقبلية دوراً رئيسياً في الانتخابات.

ولتقييم ذلك، فقد كتب أستاذ الاستراتيجية والأعمال الدولية في المعهد الدولي للتنمية الإدارية(IMD) ، نيكولا بيساني، مقالاً يركز فيه على أهم النقاط في أداء اقتصاد فرنسا مؤخراً والتي يجب إلقاء نظرة عليها.

تشير الأرقام إلى أن ماكرون كان يؤدي دوره جيداً، خاصة بالمقارنة مع الاقتصادات الرئيسية الأخرى في العالم، وبالتأكيد أفضل بكثير مما كان متوقعاً في البداية عندما ضرب الوباء.

ووفقاً لـ "بيساني"، فإن ماكرون قد استثمر الأموال العامة المستمدة إلى حد كبير من زيادة الديون بذكاء، في محاولة لجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية للمؤسسات القائمة والجديدة، ليس أقلها تلك التي تعمل في مجال التكنولوجيا، وفقاً لما ذكره لموقع"The Conversation"، واطلعت عليه "العربية. نت."

أسرع 10 اقتصادات

الناتج المحلي: يظهر الرسم البياني التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي مع بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بالطلب، والتي تتراوح من استهلاك الأسرة إلى الطلب الأجنبي على السلع الفرنسية. إذ يمكن رؤية عودة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل كوفيد بحلول الربع الرابع من العام 2021، مما يعني أن الاقتصاد ينمو بشكل كبير.

ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول من العام 2022 نحو 3.2%، بعد نمو سنوي قدره 7% في العام 2021.

على الجانب الآخر، تعد فرنسا مُصدِّراً رائداً للأدوية والمعدات العسكرية والسيارات، من بين أشياء أخرى، لكن الصادرات هي المؤشر الوحيد في الرسم البياني الذي لا يزال أقل من أرقام ما قبل كورونا.

ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر بشكل أكبر بفعل عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا، بالنظر إلى أن روسيا تشتري ما يزيد قليلاً عن 1% من المنتجات الفرنسية. فيما سيتم تعويض هذا الضرر إلى حد ما من خلال التحول المتزايد بعيداً عن العولمة، والذي من المرجح أن يحفز الشركات الفرنسية متعددة الجنسيات على تنمية أعمالها داخل فرنسا نفسها.

وعلى الرغم من هذا فإن فرنسا تستورد بالفعل أكثر مما تصدر، ومع اتساع العجز التجاري الفرنسي مؤخراً، أصبحت الواردات أكثر هيمنة، وهي أحد المهام التي ستكون ضمن أولويات رئيس فرنسا المقبل، إذ بات الاكتفاء الذاتي أكثر من فضيلة. وخلال فترة ولاية ماكرون، فإن مؤشري التضخم والبطالة أظهرا أداءً معتدلاً.

البطالة: انخفض معدل البطالة الفرنسي إلى 7.4% في الربع الأخير من العام 2021، وهو مستوى لم نشهده منذ 2008. وهذا دليل على إصلاحات ماكرون خلال فترة ولايته، ومن أهمها خفض ضريبة الشركات من 33.3% إلى 25% والضغط من أجل تغيير قانون العمل الفرنسي ليسهل على الشركات فصل العمالة الزائدة.

وعلى الرغم من أن الإصلاحات أدت إلى زيادة انعدام الأمن الوظيفي للعمال، لكنها عملت أيضاً على خلق سوق عمل أكثر حيوية من خلال تشجيع الشركات على توظيف الأفراد طالما يوجد باب لإخراجهم.

وأشاد وزير الاقتصاد برونو لومير بالحقيقة التاريخية المتمثلة في إنشاء ما يقرب من مليون شركة في فرنسا في 2021. وأشار آخرون إلى أن غالبية هذه الشركات كانت في الواقع مشروعات صغيرة يعمل بها موظف واحد فقط أو عدد قليل جداً من الموظفين. في كلتا الحالتين، كان يُنظر إلى رغبة الناس في إنشاء أعمال تجارية جديدة إلى حد كبير على أنها مؤشر على حيوية الاقتصاد. ويدفع ماكرون بهذا باعتباره أحد أكبر انتصاراته خلال فترة ولايته الأولى، وقد يكون أحد العوامل التي قد تجعله يفوز في نهاية سباق اليوم.

معدل التضخم

ارتفع التضخم الفرنسي إلى 4.5% في مارس، وتظهر البيانات نمطا صعوديا مثيرا للقلق منذ الصيف الماضي، إلا أنه لا يزال أحد أقل المعدلات بين الدول الأوروبية، حيث تبلغ النسبة في ألمانيا 7.3% وإسبانيا 9.8%.

وأحد الأسباب هو أن فرنسا تستمد معظم قوتها من أسطولها من محطات الطاقة النووية، لذلك كانت معزولة نسبياً عن ارتفاع أسعار النفط والغاز التي تسببت في أزمات بأماكن أخرى.

يجب ألا ننسى أيضاً أنه مثل العديد من البلدان الأخرى التي استجابت لتحديات الوباء، ارتفعت نسبة الدين العام الفرنسي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 98% في العام 2019 إلى 116% في 2021.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/04/24/%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%A4%D9%85%D9%91%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%9F

6 – بعد فوز ماكرون.. كيف أثر الاقتصاد على نتائج الانتخابات الفرنسية؟

محمد لطفي

يلعب الاقتصاد دورًا مهمًا في تحديد تفضيلات المواطنين الانتخابية، فيما يعرف باسم» التصويت الاقتصادي«، والذي يفيد بأن المواطنين يعتمدون كثيرًا على أداء الاقتصاد في الفترة الأخيرة في تحديد المرشح الذي سيمنحونه أصواتهم، حتى وإن لم يكن الاقتصادُ العاملَ الأوحد لتحديد مسار الانتخابات .

ففي سياق انتخابات فرنسا الأخيرة تعددت تحليلات نتائج الجولة الأولية من الانتخابات؛ وستتعدد تحليلات نتيجة الجولة الثانية أيضًا، والتي فاز فيها إيمانويل ماكرون على منافسته مارين لوبين، وبنسبة مريحة نوعًا ما، وإن كانت النتيجة الرسمية لم تعلن بعد، ويبدو أنها ستنتهي بنسبة 58% لصالح إيمانويل ماكرون، فكيف لعب الاقتصاد دورًا في تحديد هذه النتيجة؟ وكيف كان شكل برنامجي المرشحين؟ ولماذا ارتفعت نسبة التصويت لليمين الفرنسي ممثلًا في لوبين؟ وبنسبة مقاربة لـ8% عن الانتخابات الماضية؟

نظرة عامة على الاقتصاد في عهد ماكرون

قد نعرف ما تريد مارين لوبين فعله في الاقتصاد حال انتخابها؛ وذلك بقراءة برنامجها الانتخابي، ولكن في حالة ماكرون فنحن نعرف ما قام به بالفعل، وندرك الآلية التي أدار بها الاقتصاد خلال فترة حكمه، ولا ننظر إلى ما يقوله برنامجه، أو ما يرغب في فعله خلال الفترة القادمة .

كما أن الأعوام الخمسة من حكم ماكرون لم تكن أعوامًا عادية؛ فالعالم كله كان في فترة محاولة التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية 2007–2009، والتي ضربت الاقتصاد الفرنسي بحدة عامي 2008 و2009 تحديدًا؛ فقد سجلت نموًا قريبًا من الصفر عام 2008، وسالبًا بنسبة أقل من 3% بقليل في العام التالي، ثم دخلت في أزمة جائحة كورونا عام 2020، ويعيش العالم اليوم آثار العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، والتي تؤثر في أوروبا أكثر من غيرها .

ومنذ عام 2008 لم تكسر فرنسا حاجز نمو بنسبة 2% إلا مرتين فقط: عام 2011، وعام 2017. أما باقي الأعوام فلم تسجل أية نتيجة أعلى من 2% في المطلق، وكان متوسط نمو الاقتصاد الفرنسي 1.4% حتى عام 2019، لكنه يصبح 1.1% إذا ما جرى احتساب عامي 20212020–، ومتوسط أعوام حكم ماكرون وحدها تساوي 1% فقط .

وقد أدى الاقتصاد الفرنسي – بالاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده – أسوأ من الاقتصاد العالمي في المجمل، ولكنه كان مقاربًا لاقتصادات: أمريكا، ألمانيا، والمملكة المتحدة، على الرغم من أن الاقتصاد الفرنسي لا يعاني من معدلات تضخم مرتفعة، ولكنه يعاني من معدل بطالة مرتفع؛ خصوصًا إذا ما قورن بالدول المذكورة سابقًا؛ رغم أنه جرى تخفيض معدل البطالة بشكل ملحوظ في عهد ماكرون، وبعكس كل من ألمانيا والولايات المتحدة فلم يرتفع المعدل عام الجائحة، كما ظل مستقرًا عند 8% تقريبًا عام 2021.

وعلى جانب آخر تعاني فرنسا من ارتفاع معدلات الفقر متعدد الأبعاد، والذي يحتسب معدل الفقر بناء على مستوى المعيشة، ولكن بإضافة

عوامل أخرى من التعليم والصحة؛ ففرنسا تعاني اليوم من فقر 18% من إجمالي سكانها، وهي نسبة ضخمة بالنسبة إلى دولة غنية، كما أن النسبة في ارتفاع منذ تولي ماكرون للرئاسة عام 2017 .

ويهتم الفرنسيون بمثل هذه النتائج الاقتصادية تحديدًا، خصوصًا بسبب طغيان مسألة اللاجئين في فرنسا على المشهد السياسي، وتصدرها لنقاشات الرئاسة الفرنسية، خصوصًا مع ترويج لوبين واليمين الفرنسي لسياسات معادية للمهاجرين مع تأكيد من طرفهم بأنها ستحسن الحالة الاقتصادية للمواطنين الفرنسيين، وتخفف من أعبائهم المادية؛ كما ستسمح برفع معدلات توظيفهم.

كما أن فرنسا ما زالت تعاني من عجز في حسابها الجاري؛ والذي يمثل الميزان التجاري الجزء الأهم منه (الصادرات–المستوردات)، وعجز في الموازنة الحكومية تجاوز 150 مليار دولار في العامين الماضيين، ولم يكن موجبًا في أي عام سابق .

ولكن حتى هذه النتائج التي تظهر جزءًا من الصورة؛ لا تظهرها بشكل كامل، خصوصًا بالنسبة لاقتصاد أوروبي من أضخم اقتصادات العالم، فقد تستطيع دولة نامية احتمال نسبة بطالة مرتفعة نسبيًا مثل التي في فرنسا، وبطبيعة الحال يعبر معدل الفقر متعدد الأبعاد الذي تحققه فرنسا أمرًا مختلفًا عن معدلات الفقر المدقع وغيره في دول نامية؛ نتيجة لاختلاف الخدمات المقدمة، واختلاف آلية احتساب خطوط الفقر.

لكن رغم كل ذلك تعتبر هذه الأرقام مرتفعة جدًا عندما نعلم أن البلد التي تحققها بلد متطور، وضمن أغنى الأمم في العالم، ومع ذلك فحتى هذه الأرقام

لا تخبرنا صورة الوضع بشكل كامل في فرنسا، خصوصًا فيما يتعلق بما يؤثر في الناس بشكل مباشر؛ وبالتالي فيما يحدد توجهاتهم الانتخابية .

إنجاز حقيقي أم دعاية مبالغ فيها على حساب الفرنسيين؟

بطبيعة الحال يحشد مؤيدو ماكرون قبل الانتخابات وبعدها كل المؤشرات التي تبدو في صالحه، والتي تبين أن سياساته كانت ناجحة في إدارة البلاد اقتصاديًا، ولكننا نعلم أنه لا يمكن تقييم اقتصاد ما باستخدام بعض المؤشرات دون غيرها، فمن بيانات البنك الدولي يمكننا أن نعلم أن الاقتصاد الفرنسي انكمش عام 2020 بنسبة مقاربة لـ8% (وهي نسبة كبيرة جدًا، وتساوي أكثر من ضعف الانكماش على مستوى العالم)، لكنه عاد ونما عام 2021 بنسبة 7%، وهي إحدى أعلى معدلات النمو في العالم بعد الجائحة، لكن من الذي أحس بمعدلات النمو المذكورة في الاقتصاد؟ وكيف توزعت فائدة هذا النمو؟

هنا يجادل أنصار ماكرون بأن الانخفاض المستمر في معدلات البطالة نتيجة لحسن إدارة ماكرون للاقتصاد، ولكن عند التدقيق سنعلم أن جزءًا من هذا الإنجاز راجع إلى إجراءات تضر بالعاملين، والأقل دخلًا، بينما قد تُفضِّل الشركات والأعمال؛ حتى بات يعرف ماكرون باسم» رئيس الأغنياء «في فرنسا.

وفي تقرير لقناة France 24 عن أعوام ماكرون الخمسة في حكم فرنسا، وتقييمها من عدة جوانب منها الناحية الاقتصادية التي عمل عليها ماكرون، والتي كانت في صالح الأغنياء على حساب غيرهم، ذكر التقرير في جزئه الثاني من الأجزاء الخمسة أمثلة من سوق العمل في فرنسا تتلخص في أن ماكرون خفّض الضرائب عن الشركات من 33.3% إلى 25%.

كما خفض ماكرون من تكلفة العمالة على الشركات بتقليص ما يجب عليها دفعه مساهمةً في الضمان الاجتماعي، وأخيرًا عدلت فرنسا قانون العمل بحيث سهّل على الشركات إقالة العمال، أو توظيفهم ضمن بيئة غير آمنة .

كان تعديل القانون عاملًا أساسيًا في تخفيض البطالة، فالشركات قد تخشى من توظيف كثير من العمال إذا ما خشيت من ألا تستطيع فصلهم لاحقًا عند تغير الظروف، ولذلك قد تعمد إلى تقليل معدلات التوظيف، ولكن تخفيض الأمن الوظيفي للعمال يعني أن الشركات تستطيع التوظيف بمعدلات أكبر دون خوف من مثل هذا المصير، كما أن فرنسا شهدت انخفاضًا في جودة الوظائف المقدمة للعمال .

من الطبيعي أن تنخفض البطالة عندما تصبح بيئة العمل هكذا؛ فسابقًا كنت مضطرًا لتوظيف العمال في وظائف ذات جودة عالية، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة تضمن لهم بقاءهم في العمل مستقبلًا، وألا يتعرضوا للفصل بسهولة، ولكن عندما تنخفض التكلفة والالتزامات المستقبلية يصبح ممكنًا توظيف عدد أكبر من الناس دون الخوف من هذه النتائج .

كما أن آلية احتساب معدلات البطالة إحصائيًا قد تسهم في وضع قناع على الحالة الحقيقية على أرض الواقع لمعدلات البطالة؛ ففي العادة يحتسب الاقتصاديون معدلات البطالة بقسمة عدد من يستطيعون العمل ويرغبون فيه، مع بحثهم الجاد خلال فترة معينة قبل الدراسة، على إجمالي من تطبق عليهم هذه الصفات، سواء كانوا عاملين أم لا .

ولكن بعض الظروف الاقتصادية قد تدفع الكثير من المحتاجين للعمل إلى ترك البحث الجاد عنه؛ لأنهم أصبحوا موقنين بعدم القدرة على إيجاد وظيفة، أو إيجاد عمل مناسب لكفاءتهم؛ ما يجعلهم بمثابة «عمالة

محبطة «Discouraged Workers»، تخرج من حسابات البطالة والعمالة في البلاد .

وسجلت فرنسا خروج مليوني فرد تقريبًا من قوة العمل خلال عام 2020 وحده بحسب التقرير، كما أن بيانات البنك الدولي تظهر أن نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان (العاملين والعاطلين) تقل منذ عام 2000، ولكنها شهدت انخفاضًا ملحوظا خلال عهد ماكرون، بحيث إنها أصبحت 58.6% من السكان في عام 2020، بعد أن كانت 60.7% عام 2017 .

وتساهم مثل هذه البيانات في تخفيض غير حقيقي لمعدل البطالة، يرجع أساسًا إلى الظرف الاقتصادي الصعب بالنسبة لبعض الفئات؛ ما يدفعها إلى عدم البحث عن العمل، لا نتيجة لنجاح اقتصادي استثنائي، يسهم في تحسين معيشة الناس، ومثل هذه التغيرات في الاقتصاد هي الملموسة بالنسبة للجميع، وإن كانت بعض المؤشرات الاقتصادية تقول عكس ذلك .

كل ذلك لم يكن كافيًا بالنسبة لماكرون؛ بل قام أيضًا بتقليل الإنفاق على الدعم الاجتماعي في البلاد، وهو الأمر الذي يضر تحديدًا بأصحاب الدخول المحدودة والأقل، وقد تسبب فعليًا في احتجاجات شعبية في فرنسا .

وبالتالي فإن نهج ماكرون القادم في الاقتصاد لن يكون مختلفًا كثيرًا عما حصل في سنوات حكمه الأولى على الأغلب، بل إن المتوقع تعميق سياساته السابقة، بل إن كثيرًا من وعوده الانتخابية لن تتحقق، كما أنه لم يحقق بعضها من الانتخابات السابقة.

مارين لوبين والبحث المضني عن البديل

خلال العقود الماضية تسيد الفكر النيوليبرالي على العالم، والذي يدعم مصالح الأغنياء على حساب قوت الفقراء، وتنسحب بسببه الدولة من

الاقتصاد ومن دعم المجتمع، بينما تسود قيم «التنافس والسوق الحر»، ولأن فرنسا محكومة بعلاقتها بالاتحاد الأوروبي، فإنها تتبع السياسة النقدية الموحدة على كامل دول الاتحاد، دون القدرة على اتخاذ السياسة النقدية الخاصة بها، والتي قد تكون أكثر مناسبة لاقتصادها ووضعه الحالي.

وكذلك فالاتحاد الأوروبي يضع قواعد اقتصادية كثيرة على الدول الأعضاء، وهو ما يمنع كثيرًا من الدول من اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة، فضلًا عن ضغط المستثمرين في فرنسا على الحكومة، والتي تضطر لإرضائهم وإلا أخرجوا استثماراتهم من البلاد .

ومن الطبيعي أن يتزايد السخط عند عموم الفئات المتضررة من النهج الاقتصادي المتوافق مع الاتحاد الأوروبي والبقاء فيه، بل انتقال كثير من الأصوات من معسكر ماكرون إلى معسكر اليمين، ولوبين تحديدًا، والتي تعد ببرنامج اقتصادي مختلف عن برنامج ماكرون، وقد يكون فيه حل للكثير من مشاكل هذه الفئات، بالإضافة إلى القضايا الساخنة المُناقشة عادة في بلادنا على وجه الخصوص؛ مثل قضايا اللاجئين والحجاب ومعاداة الإسلام وغيرها .

ولكن لوبين أيضًا تقدم نموذجًا اقتصاديًا آخر لحكم فرنسا، وإن لم يكن نموذجًا مكتملًا أو واضحًا، بل قد لا يكون قابلًا للتطبيق حتى، ولكن ظاهره يحل كثيرًا من المشاكل التي تنتجها اللبرلة والسوق الحر، كما أنه يقدم حلًا بسيطًا لمشكلة عضوية الاتحاد الأوروبي، بالانفكاك عنه ببساطة، أو على الأقل القبول بما لا يتعارض مع «سيادة فرنسا»، رغم أن دوافع لوبين في ذلك قد لا تكون اقتصادية فقط .

وقد لا يهتم الكثير من الناس بالتفريق الثقافي بين اليمين واليسار، فالمهم هو النماذج التي تحقق المصلحة المادية المباشرة، والتي تتعلق بالمعيشة اليومية، وقد لا يتفق الكثيرون في أوروبا مع توجهات لوبين اليمينية المعادية للمهاجرين مثلًا، لكنهم يصوتون لها في نفس الوقت لكونها تحمل وعدًا بنموذج اقتصادي آخر يناسب مصالحهم.

فلوبين اليوم مثل كثير من قادة وتيارات اليمين في العالم، ودول الغرب – أوروبا وأمريكا تحديدًا – خصوصًا، تعد المواطنين، والعمال منهم تحديدًا، بنموذج قد يقترب مما تقدمه نماذج اليسار، فلوبين تعد الفرنسيين بـ«حمائية ذكية»، في مقابل السوق الحرة المفتوحة على العالم بأسره، والتي تضر العمال الفرنسيين والصناعات الوطنية ومجمل الاقتصاد.

كما أنها تعد بتصحيح خطأ القبول الكامل بالسوق الحر، وترى وجوب تدخل الدولة في الاقتصاد، على الأقل عندما يحتاج الأمر إلى ذلك، بهدف حماية العمال، وحتى الصناعات الوطنية، وتعد لوبين منذ الانتخابات الماضية بأن تنجح سياساتها الحمائية في رفع النمو الاقتصادي ليصل إلى 2.5 %.

تعتبر فرنسا من أكثر الدول في العبء الضريبي في العالم، وتعد لوبين بتخفيف هذه الأعباء، ولو على فئات معينة من المواطنين، مثل إعفاء كل من هم أصغر من 30 عامًا من الضرائب بشكل كامل، بل إعفاء الشركات من الضرائب إذا قبلت برفع أجور العمال بنسبة 10%، وغيرها من تخفيضات الضراب، بحسب تقرير لوكالة Bloomberg.

لا تهدف هذه السياسات إلى تخفيف الأعباء على المواطنين فقط، بل إلى تحفيز النمو الاقتصادي؛ فتخفيف العبء الضريبي على المواطنين يعني

استهلاكًا أكثر، والطلب الأعلى يعني نموًا أكبر؛ لأن الشركات ستزيد مبيعاتها، وبالتالي أرباحها، وتوظف المزيد من العمال الذين سيتمكنون من الشراء أكثر وهكذا .

كل ذلك قد يكون جزءًا من تفسير ارتفاع شعبية لوبين بين الانتخابات الأخيرة والحالية، لكن النتيجة النهائية للانتخابات لا تحدد عن طريق الاقتصاد فقط، فقد يتفق كثيرون مع لوبين اقتصاديًا أكثر من اتفاقهم مع ماكرون، ولكن يكون وجودهم ذاته مهددًا في فرنسا بسببها، وحينها لن يكون في الإمكان إلا التصويت لماكرون، مع كل ما يأتي معه من سياسة ليبرالية وانسحاب للدولة، وتخفيض للإنفاق على الدعم الاجتماعي .

https://www.sasapost.com/the-impact-of-the-economy-on-the-french-elections/

7 – ماكرون يعرض صورة وردية لاقتصاد فرنسا والوظائف الجديدة قبيل الانتخابات

بواسطة «المجلة» 17يناير , 2022

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (أ ف ب)

عرض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الإثنين صورة وردية لاقتصاد بلاده تتضمن 21 مشروعاً استثمارياً أجنبياً جديداً كدليل على أن إصلاحاته الاقتصادية تؤتي ثمارها قبل أقل من ثلاثة أشهر من انتخابات رئاسية من المتوقع أن ينافس فيها.

وأثناء زيارة إلى ألزاس في شرق فرنسا، افتتح ماكرون مشروعاً صناعياً بقيمة 300 مليون يورو (340 مليون دولار) لعملاق الكيماويات الألماني باسف، وهو أحد 21 مشروعاً جديداً قيمتها أربعة مليارات يورو وعشرة آلاف وظيفة في إطار مسعى لاجتذاب المستثمرين الأجانب.

وأعلنت شركة فايزر الأمريكية لصناعة الأدوية أيضاً عن خطة استثمارية بقيمة 520 مليون يورو في فرنسا في حين قالت شركة إيستمان الأميركية أنها ستستثمر مليار دولار لبناء مصنع لإعادة تدوير المواد البلاستيكية.

ومنذ 2017، دفع ماكرون حزمة إصلاحات اقتصادية في جانب المعروض تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للشركات وخفض الضرائب على المستثمرين وتخفيف القواعد الصارمة لسوق العمل. ويقول منتقدون إنه يتصرف «كرئيس للأغنياء» يريد إلغاء شبكات الآمان الاجتماعي المترسخة في فرنسا وخفض إعانات الرعاية الاجتماعية لبعض أكثر الفقراء.

لكن قبل ثلاثة أشهر من انتخابات أبريل نيسان، تظهر مؤشرات أن الاقتصاد الفرنسي ينتعش مع تسجيل نمو 6.7 بالمئة في 2021 وعودة فرنسا إلى مستويات ما قبل الجائحة بخطى أسرع من أي اقتصاد في مجموعة السبع باستثناء الولايات المتحدة.

https://arb.majalla.com/node/193326/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

8 – ماكرون يؤيّد مراجعة معاهدات الاتحاد الأوروبي: يجب بناء السلام دون "إذلال" روسيا

ماكرون 09–05–2022 المصدر: "أ ف ب"

دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل #ماكرون الاثنين إلى إنشاء "مجموعة سياسية أوروبية" لضمّ أوكرانيا خصوصاً، بالتوازي مع آلية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي قد تستغرق "عقوداً".

وقال ماكرون بمناسبة اختتام المؤتمر حول مستقبل أوروبا، "هذه المنظمة الأوروبية الجديدة ستسمح للأمم الأوروبية الديموقراطية التي تؤمن بقيمنا الأساسية، بإيجاد مساحة جديدة للتعاون السياسي وللأمن".

كما أعلن ماكرون من ستراسبورغ أنه "مؤيد" لـ"مراجعة معاهدات" الاتحاد الأوروبي، مقترحًا أن يناقش قادة الدول الأعضاء الـ27 الأمر خلال قمة في حزيران.

وقال ماكرون أمام البرلمان الأوروبي في أول خطاب له حول أوروبا منذ إعادة انتخابه رئيسًا لـ#فرنسا وبدء الغزو الروسي لأوكرانيا، "ينبغي إصلاح نصوصنا، هذا واضح. أحد مسارات هذا الإصلاح هو الدعوة لعقد اجتماع عام لمراجعة المعاهدات. هذا اقتراح البرلمان الأوروبي وأنا موافق عليه".

إلى ذلك، اعتبر ماكرون أن "في سبيل إنهاء الحرب التي يشنها الجيش الروسي في أوكرانيا، يجب بناء السلام دون "إذلال" روسيا".

وقال: "غداً سيكون لدينا سلام نبنيه، دعونا لا ننسى ذلك أبداً. سيتعين علينا القيام بذلك مع أوكرانيا وروسيا حول الطاولة... لكن ذلك لن يحصل من خلال رفض أو استبعاد بعضنا بعضًا، ولا حتى بالإذلال".

https://www.annahar.com/arabic/section/10-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/09052022011048714

9 – الاقتصاد الفرنسي يسجل نموا بنسبة 6.7٪ خلال 2021

الثلاثاء 14 ديسمبر 2021

أظهر الانتعاش الاقتصادي في فرنسا أقوى مما كان متوقعا هذا العام والنمو في طريقه لأعلى مستوى في 52 عاما، مما يضع سوق العمل على قدم وساق مع اقتراب عام الانتخابات، حسبما توقع مكتب الإحصاء الرسمي .

في آخر توقعاته الاقتصادية، قدّر المعهد الوطني الفرنسي للدراسات الاقتصادية أن الاقتصاد الفرنسي سينمو بنسبة 6.7٪ هذا العام، وهو أعلى معدل منذ عام 1969 وأفضل من نسبة 6.25٪ التي توقعها سابقًا.

انتعش ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو بقوة مع تخفيف قيود فيروس كورونا واكتساب حملة التطعيم زخما من منتصف العام.

على أساس ربع سنوي، توقع INSEE أن ينمو الاقتصاد بنحو 0.5٪ كل ربع سنة حتى منتصف العام المقبل، بعد ربع ثالث قوي بشكل خاص تجاوز التوقعات بنمو 3٪.

وقدرت أنه تم إنشاء 153000 وظيفة جديدة صافية في النصف الثاني من هذا العام وأنه سيتم إضافة 80.000 وظيفة أخرى في الأشهر الستة

المقبلة حيث تكافح العديد من الشركات للعثور على عدد كافٍ من الموظفين لتلبية طلب العملاء.

توقع INSEE أن يساعد ذلك في دفع معدل البطالة من 7.8 ٪ في الربع الرابع إلى 7.6 ٪ بحلول منتصف عام 2022، مما يقدم للرئيس إيمانويل ماكرون بعض الأخبار السارة قبل الانتخابات الرئاسية في أبريل والتي من المتوقع أن يترشح فيها لولاية ثانية.

سيؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته منذ عام 2008 – باستثناء لمحة خاطفة خلال أول إغلاق لفيروس كورونا في عام 2020، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة.

توقع المعهد الوطني للإحصاء والإحصاء أن يتراجع التضخم، الذي ارتفع في جميع أنحاء العالم هذا العام بسبب قفزة في أسعار الطاقة.

نقلا عن رويترز

https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/946974.html

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***